دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الممارسة السياسية للأحزاب المغربية: حزب العدالة والتنمية نموذجا
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	كريم، يوسف
المجلد/العدد:	مج43, ع495
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	مايو
الصفحات:	115 - 130
رقم MD:	1049726
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأحزاب السياسية، الديمقراطية التشاركية، التنمية المستدامة، السياسة المغربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1049726

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الممارسة السياسية للأحزاب المغربية: حزب العدالة والتنمية نموذجاً

يوسف كريم(*)

باحث في التاريخ الحديث، جامعة محمد الخامس، الرباط.

مقدمة

يتعرض حزب العدالة والتنمية المغربي الحاكم، منذ مدة، لهجوم غير مسبوق، ولحملات تشهير واسعة، من التيارات السياسية والفكرية والإعلامية المغربية. ومنذ وصوله إلى الحكومة عام 2011، نأى حزب «العدالة والتنمية» بنفسه عن النقاش حول عدد من الملفات والقضايا الحيوية، سواء الاقتصادية أو السياسية والثقافية، وسط اتهامات من خصومه بعدم الحسم فيها. وكلما أراد الحزب الإبقاء على هذا النقاش في دائرة «ضيقة»، يخرج إلى العلن اختياراً أو اضطراراً. وبقدر ما يزعم الخصوم السياسيون للحزب أن تجربته تتسم بالتخبط في العمل، والارتباك والتردد في معالجة عدد من الملفات، وأن هذا الوضع يخلق التباساً في الممارسة والأعراف الديمقراطية، كما هي متعارف عليها دولياً، والمبنية على تحمل المسؤولية الكاملة في الدفاع عن العمل الحكومي من طرف الحزب الحاكم، يؤكد الحزب من جهته أنه يتعرض لهجوم ممنهج وحملات تشويه تستهدف قياداته ومناضليه، وأن نعته بتوصيفات أيديولوجية من قبيل «الأخونة» و«الأصولية»، أو اتهامه بالازدواجية بين القول والسلوك والممارسة، أو استغلال الدين في السياسة، تبقى مجرد مهاترات

إن الوظيفة التي يطّلع بها الحزب السياسي في النسق السياسي المغربي تبقى محدودة ومحكومة بمنطق رد الفعل مقارنة بالوظيفة التي تمارسها نظيرتها في البلدان العريقة في الديمقراطية.

(*) البريد الإلكتروني: youssefk8@gmail.com.

تتم الاستعاضة بها لحظات التنفيس عن صدمة الإخفاق الانتخابي، ومحاولة للاستعداء على حزب العدالة والتنمية والتأليب عليه بأساليب دنيئة يعتبرها الحزب «دليل عجزٍ عن مواجهته في ميدان التنافس السياسي الشريف».

وقد أعادت الكثير من الأحداث في الفترة الأخيرة، بسبب «فضائح» لبعض كوادره، النقاش حول مرجعية الحزب وبين خصومه السياسيين، ولا سيَّما اليسار الذي عدّ هذه الممارسات والسلوكات دليلاً على ازدواجية خطاب هذا الحزب الذي يوصف بأنه «إسلامي».

من أبرز القضايا التي أثارت سجالاً ولغطاً كبيرين في الآونة الأخيرة، قضية المعاش الاستثنائي لرئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران، حيث عُدّت في نظر الكثيرين تناقضاً صارخاً مع الخطاب السياسي والأخلاقي الذي يروّجه حزب العدالة والتنمية للمغاربة.

المُفارقة المثيرة للجدل تكمن في معرفة وتحديد المسؤول الحقيقي عن هذا التحول وهذه «الازدواجية»؟ هل المشكل في الأشخاص والمؤسسات، أم أن المشكل يكمن في العقيدة المخزنية المتغلغلة وفي بنية النظام المتكلسة؟ هل يحق لنا أن نُحمِّل مسؤولية هذا التحول للحزب الحاكم أم أنه، على غرار باقي الأحزاب السياسية، مجرد أحجار على رقعة شطرنج تُحركها «الدولة العميقة» أو ما يعرف بالمخزن الذي يُحكِم قبضته على كل شيء؟ هل تحول مغرب ما بعد الاستقلال إلى دولة عقلانية عصرية، أحدثت قطيعة مع الفكر المخزني، أم أننا أمام نظام سياسي يشتغل من داخل المؤسسات الحديثة قصد التحكم في خيوط اللعبة السياسية؟

ثمة ميزة أساسية تحاول هذه الدراسة إبرازها، وهي أن الوظيفة التي يطّلع بها الحزب السياسي في النسق السياسي المغربي تبقى محدودة ومحكومة بمنطق رد الفعل مقارنة بالوظيفة التي تمارسها نظيرتها في البلدان العريقة في الديمقراطية. وبدل أن ينصبّ النقاش حول ازدواجية خطاب حزب ما، حول قضايا اقتصادية أو اجتماعية أو أخلاقية، كما يحصل الآن مع حزب العدالة والتنمية، أعتقد أن النقاش الكبير يجب أن ينصبّ على العوامل الذاتية والموضوعية التي ترهن الوظيفة المحدودة للحزب المغربي، إذ لا يمكن منهجياً تحليل مواطن الخلل في الفعل الحزبي، أو مظاهر التعثر أو الفشل أو التناقض، في الأدوار السياسية لحزب ما، دون استقراء الأساس الاستراتيجي المهيكل لهذا السلوك متمثلاً بجوهر السلطة السياسية، حيث يظل التساؤل عن الحزب السياسي في المغرب بالأساس تساؤلاً عن طبيعة النظام السياسي، وقواعده المعلنة والمضمرة المؤثرة على الفعل الحزبي في معناه ومبناه[1] .

فلا معنى للحديث عن ازدواجية خطاب حزب ما، إذا كانت مفاهيم القرب أو البعد من خيارات الدولة هي المتحكم الأساس، ولا معنى للحديث عن الصعوبات التي تواجه الأحزاب السياسية لبرامجها، إذا لم تكن تتوافر أصلاً لديها مشاريع مجتمعية تنبع من قناعاتها الأيديولوجية أو المرجعية، كما أنه لا معنى للحديث عن ازدواجية الخطاب إذا كانت بنية الخطاب لدى هذه الاحزاب

(1) يونس برادة، «النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية.. مقدمة للتأصيل،» الجزيرة.نت، <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3acc4485-74a1-49ba-af26-d0012141a512> (تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 شباط/فبراير 2018).

تفتقر إلى التفرد والتميز ووضوح الرؤية، وتنفلت من قبضة التحديد والتصنيف، ومن سمات التمثيلية التي تكسبه نسبة مقبولة من الوضوح، وتحقق له مرجعيته المؤسسية.

فما حقيقة الخطاب المزدوج الذي ترفعه بعض الأحزاب المتنافسة في وجه حزب العدالة والتنمية؟ ما طبيعة ونوعية الخطاب الذي تعتمده الأحزاب السياسية المغربية؟ وهل يعبر عن تقاطب أيديولجي وقيمي داخل المجتمع، أم أنه يخدم رهانات سياسية مرحلية؟

ما زال النظام السياسي المغربي نظاماً تقليدياً، وما زالت الثقافة المخزنية هي السمة الأكثر بروزاً في النسق السياسي المغربي، فإذا كانت الدولة المخزنية قد انتهت تاريخياً كهيكل فهي لا تزال ممتدة كذهنية ومتجذرة كثقافة سياسية.

هل يختلف حزب العدالة والتنمية في شيء عن بقية الأحزاب المغربية التي شاركت في تدبير الشأن العمومي خلال العقود الثلاثة الأخيرة حتى يتعرض لكل هذا الهجوم؟ ما مدى تأثير واقع الأحزاب داخل النسق السياسي في آليات تواصلها السياسي مع المواطنين؟ وأي دور للموقع في الرقعة السياسية في تحديد الرؤى والتصورات والخطابات السياسية؟

تسعى هذه الدراسة للدفاع عن أطروحة محدودية فعل الأحزاب وارتهانها لمراقبة وضبط المؤسسة الملكية، وأن الديمقراطية في المغرب لن تتقدم ما لم تنشأ أحزاب قادرة على مواجهة القصر، ومن دون فك تناقض صيغة قوة شعبية الحزب أو نيل الثقة. فرغم المواقف والسياسات التراجعية التي تبرر في مجموعها انخفاض شعبية حزب «العدالة والتنمية»، ورغم محاولات شيطنته، إلا أن ملامح الأزمة التي تسم السلوك الحزبي، لا يمكن فهم محدداتها ورصد تجلياتها بمعزل عن المحددات المركزية للفعل الحزبي في النسق السياسي المغربي، مع ما يستتبع ذلك من انعكاسات على نمط سلوك الأحزاب وتفاعلها. فالعلاقة بين الاثنين مطبوعة بالجدلية والتفاعل الحتمي، وهو ما سنسعى لتوضيحه عبر أربع نقط أساسية:

ـ معاش بنكيران مشكلة سياسية مرتبطة بالنسق السياسي القائم في المغرب الذي يؤسس لمنطق النخب المخزنية؛

ـ ازدواجية خطاب الحزب مرتبطة بموقع الحزب في الرقعة السياسية في المعارضة أو السلطة؛

ـ صوغ التحالفات لا يتم على أساس التقارب الأيديولوجي، لأن التعددية في النسق السياسي ليست واقعاً سياسياً، بل عددياً؛

ـ الخطاب الحزبي خطاب متأزم يفتقد النجاعة والتناسق، وينشد المواقع من دون أن يكون لذلك أي تأثير في مستوى العمل السياسي العام.

أولاً: معاش بنكيران ومنطق «النخب المخزنية»

يُعد موضوع النخبة في المغرب واحداً من الموضوعات التي سبق أن اشتغل عليها علم السياسة الأنغلوساكسوني في شخص جون واتربوري الذي وضع في هذا الشأن مؤلفه الشهير **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**[2]، والذي أصبح من أهم المراجع السياسية للباحثين المغاربة التي لا يمكن تجاوزها لفهم الممارسة السياسية المغربية. ورغم أن البعض منهم انتقد منهجيته المستلهمة من النظرية الانقسامية وعدم قابليتها لتحليل الصراع السياسي المغربي بإرجاعها النخبة السياسية إلى القبيلة عوض الطبقات والصراع الطبقي، إلا أن قيمة الكتاب تكمن في مساعدة الباحث على فهم آليات اشتغال النسق السياسي المغربي وبخاصة وصف وتفسير سلوك النخبة السياسية في علاقتها ببعضها من جهة وفي علاقتها بالملكية من جهة أخرى.

أثبتت التجربة المغربية مع حزب العدالة والتنمية، منذ انتقاله إلى قيادة العمل الحكومي عقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2011، أن الهواجس والتخوفات التي عبّر عنها خصومه، وبنوا عليها أطروحاتهم، لم تكن في غير محلها.

يرى جون واتربوري في مؤلفه عن **الملكية والنخبة**، أن الملك كانت تحيط به مجموعات من الأتباع والمخلصين، لكنه يسعى لجلب النخبة بكاملها إلى داخل شبكة أنصاره، وتمكن هذه العملية من الوقوف على معالم حقل سياسي من دون رهانات سياسية حقيقية، فالفاعلون السياسيون يعملون قبل أي شيء على الحصول على قسط من السلطة واكتساب المواقع التي تمكنهم من مراقبة عمليات توزيع الفوائد، ولا يتوانى المخزن عن القيام بكل ما في وسعه للحصول على ولاء المتمردين، بل وتسخير هذا الولاء لخدمة مصالحه، معتمداً في ذلك على نوع من الاستراتيجية الدائرية التي تعتمد على تشجيع النزاعات لتفتيت القيادة السياسية[3].

في هذا الإطار سيجري إذاً الصراع من أجل السلطة بين القوى الملكية التقليدية بقيادة الملك، والحركة الوطنية بقيادة حزب الاستقلال، وسيحاول كل منهم إرسال خياراته، لكن المواجهة ستكون لفائدة القصر الذي ضحّى بمشاكل مستقبل البلاد من أجل تدجين النخبة المنتمية إلى بعض فصائل الحركة الوطنية المغربية والهيمنة عليها، وكان من نتائج هذا التطويع وهذه المخزنة، أن أصبحت النخبة السياسية جوفاء وفارغة من محتواها الاجتماعي من جراء مراقبة

(2) جون واتربوري، **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق (المحمدية: مطبعة فضالة، 2004).

(3) La «Vie politique au Maroc consiste [...] dans une fronde permanente entre les unités politiques, dans une atmosphère de crise et de tension qui contribue en fait à maintenir l'équilibre de la société et à le restaurer le cas échéant» (John Waterbury, La Monarchie marocaine et son élite, traduit et adapté de l'anglais par Catherine Aubin (Paris: Presses Universitaires de France, 1975), p. 24).

جميع نشاطاتها، ومتابعة حتى العادية منها. فالمخزن يتعامل مع كل وضعية وفق منطق يهدف أساساً إلى إضفاء الشرعية أو سحبها، مستمداً العناصر المكونة لموقفه من مرجعيات مختلفة.

عندما تولى محمد السادس مُلك المغرب، رأى الكثير من الباحثين أن ظهور ملك شاب له تجاربه التنظيمية المختلفة قد يمثّل مؤشراً مهماً لتوجه المؤسسة الملكية نحو التحديث، إلا أن احتفاظ المؤسسة الملكية بمنظومة كثيفة من القيم التقليدية جعل تكيُّفها مع الحداثة موضع شك، وأعطى الانطباع بأن الثقافة المخزنية ما زالت هي السمة الأكثر بروزاً في المؤسسة الملكية. وضمن هذا السياق يمكن أن نفهم الجدل الذي أثير حول «معاش بنكيران» الذي منحه إياه الملك محمد السادس، ومن المؤكد أن معاش بنكيران لم يكن المعاش الأول من معاشات الوزراء أو غيرها من العلاوات والأعطيات والامتيازات.

قد تكون هذه «الفضيحة» في جزء منها ذات طابع أخلاقي، وهذه المسألة مطروحة بالنسبة إلى السياسيين الذين قالوا إنهم جاءوا لمحاربة الريع وهدر المال العام، وتولوا تدبير الشأن العام في سياق خاص شهد حَراكاً اجتماعياً قوياً وكانت فيه مطالبة بإنهاء الفساد في الدولة، لكن المشكلة سياسية بالدرجة الأولى. فالمعاش الاستثنائي لبنكيران لم يسقط عليه من السماء، ولم يوقعه لنفسه، ولم يوقعه له رئيس الحكومة ولا أي وزير من حزبه أو خارج حزبه، لكنه ريع يقدم تشخيصاً للمأزق السياسي الذي يتخبط فيه المغرب منذ عقود. فالمثير في قضية المعاش الاستثنائي ليس هو قيمته المالية، أو الفقه التبريري الذي تسلح به بنكيران، ولكن هو منهجية منح هذا المعاش التي لا تخدم صورة الدولة الحديثة التي يحتكم فيها الناس للقانون وتكافؤ الفرص.

إنها نتاج النسق السياسي القائم في المغرب، الذي أسس لمنطق ما يسمى «النخب المخزنية»، والذي يرى أن الموظفين السامين من «خُدّام الدولة» يؤدون مهمة وفق مَنطق معيّن ويتنازلون عن صلاحياتهم في سياقات معينة، ويشتغلون لمصلحة أجندات محددة، وحين يُنهون مهمتهم تتم مكافأتهم، وحتى إذا لم تتم مكافأتهم تلقائياً فإنهم يسعون إلى نيْل الامتيازات والعلاوات عبر رسائل الاستعطاف. وبالتالي، فالمعاش ممارسة ريعية لا دستورية، ومنحة من السلطة هدفها الإخضاع السياسي للنخبة وتدجينها، وجعل الصراع محتدماً بين صفوفها للحصول على منصب في الحكومة ولو لفترة قصيرة.

لقد مثّل منطق الريع وتوزيع المنافع والعطايا والسلطة جوهر نمط الحكم الماضي السلطوي، وجزءاً من استراتيجيته البتريمونيالية الضرورية لتأسيس منظومة من الولاءات وشبكات الزبونية السياسية وبناء اصطفافات وسط النخب. وكان من المفروض أن تقوم النخب القديمة بالتأثير في البنية المخزنية وتعمل على عصرنتها وتحديثها. لكن يبدو أن العكس هو الذي حدث، بحيث لوحظ منذ أكثر من أربعة عقود كيف تمت مخزنة أكثر الفعاليات والنخب السياسية عصرنة وكيف تم إخضاعها للمنطق المخزني بكل مظاهره ومكوناته ومراسيمه، وإدماجها في محيطه التقليدي وإعطائها دوراً هامشياً.

هناك الكثير من الأسئلة التي أثارتها واقعة بنكيران ومعاشه الاستثنائي، من قبيل هل ناقض بنكيران نفسه؟ كيف يقبل بنكيران هذا المعاش وقد كان من أشد المعارضين له؟

لنطرح أسئلة أخرى من قبيل: ألم ينفرط عقد منظمة العمل الديمقراطي الشعبي أواسط التسعينيات من القرن الماضي رغم أنه كان يتزعمها آنذاك المقاوم والرجل العفيف محمد بنسعيد آيت إيدر[4]، فشق بعض رفاقه صفوف القيادة وأسسوا حزباً آخر بمساعدة الداخلية للتموقع بحسب ما يضمن دخولهم للحكومة؟ كيف تحول رجل سياسة مُعارض، من طراز عبد الرحيم بوعبيد إلى «رجل دولة» بامتياز؟ ولماذا انتقل عبد الرحمن اليوسفي، من موقع المُعارض، فِكراً ومُمارسة، إلى وزير أول من دون شروط، في مرحلة ما سُمي «حكومة التناوب» ليتم التخلي عن خدماته بسهولة سنة 2002؟ لماذا إذاً كل هذه الحملة غير المسبوقة التي تبدو مشروعة ومسعورة في نفس الوقت ضد بنكيران؟

ما زال النظام السياسي المغربي نظاماً تقليدياً، وما زالت الثقافة المخزنية هي السمة الأكثر بروزاً في النسق السياسي المغربي، فإذا كانت الدولة المخزنية قد انتهت تاريخياً كهيكل فهي لا تزال ممتدة كذهنية ومتجذرة كثقافة سياسية. لذلك يتعين على النخب الجديدة اليوم أن تتحمل مسؤولياتها، وأن تختار إما الاستمرار في استنهاض المشروع الديمقراطي لمرحلة مكثفة بدأت عناوينها سنة 2011 مع شباب 20 شباط/فبراير ودستور جديد يريد أن يقطع مع الملكية التنفيذية ويحمل وعوداً بالانتقال الديمقراطي ومنح صلاحيات قوية للحكومة ورئيسها، وإما العودة إلى التحكم والسلطوية المغلقة والممارسة التقليدانية للسلطة وتكريس الفساد والريع والاستبداد.

ثانياً: تغير خطاب الأحزاب بحسب القرب أو البعد من السلطة

لقد سبق للسوسيولوجيا الكلاسيكية الألمانية أن عالجت مسألة دور الموقع السياسي، أي الموقع من السلطة، في تحديد السلوك السياسي والخطاب السياسي، حيث بينت أن الخطاب والتصور السياسيين لأي حركة أو هيئة سياسية يتوقف على جملة عوامل من بينها موقعه في الفضاء السياسي، وخصوصاً مدى قربه أو بعده من السلطة.

وبحسب المفكر محمد سبيلا، فإن الخطاب السياسي ومن خلفه مواقف وسلوكات حزب أو هيئة سياسية يميل إلى اعتبارات الصيرورة عندما يكون خارج السلطة، ويميل نحو اعتبارات الوجود والاستقرار عندما يكون في موقع السلطة. بعبارة أخرى، فإن الخطاب السياسي يكون راديكالياً خارج السلطة، ويميل إلى إضفاء صبغة قاتمة على الوضع العام، أما عندما تصبح الهيئة السياسية في قلب السلطة، فإنها تجد نفسها ميّالة نحو تجميل الواقع أو وردنته

(4) سياسي يساري مغربي يعدّ من رموز اليسار المغربي، بدأ مسيرته السياسية كمقاوم للاستعمار الفرنسي، وعبّر في عدة مناسبات عن معارضته لنظام حكم الملك الحسن الثاني، مما كلفه حكماً غيابياً بالإعدام شمله مع مجموعة من المناضلين اليساريين المغاربة.

(Rosification)[5]. فالانتقال من موقع المعارضة إلى موقع ممارسة المسؤولية السياسية ليس مجرد انتقال من المواقع بقدر ما هو تحوّل نوعي بالنسبة إلى كل حركة سياسية. ولعل تحولات الخطاب السياسي لحكومة «التناوب» (Gouvernement d'Alternance) ما بين آذار/مارس 1998 وتشرين الأول/أكتوبر 2002، خير دليل على أن للمكان، أي للموقع في الرقعة السياسية، دوراً أساسياً في تحديد الرؤى والتصورات والخطابات السياسية.

إن الأحزاب المغربية، في أغلبها، ليس لديها أيديولوجيا واضحة المعالم يستقل بها كل حزب عن غيره من الأحزاب، الأمر الذي يسمح بنعت التعددية الحزبية بكونها شكلاً من أشكال التوحد الأيديولوجي.

فقد كانت أحزاب الكتلة[6]، التي ظلت في مجملها أحزاب معارضة، تتجه إلى محاسبة الحكومة محاسبة شديدة، وإلى تحميلها مسؤولية الهنات والنقائص والمشاكل الموجودة، إذ كانت تصادر على أن الحكومة هي السلطة الوحيدة الممسكة بكل الخيوط والقنوات، وتمتلك القدرة على القيام بمبادرات واتخاذ قرارات لكل القضايا. أما بعد تولي المسؤولية الحكومية، فقد اتجهت «الأحزاب الحكومية الجديدة» إلى القول بأنها لا تملك إلا ثلث السلطة، في حين تسمي السلط الأخرى (سلطة المال، وسلط الأجهزة الخاصة) عوائق أو جيوباً مقاومة التغيير.

كانت أحزاب الكتلة، قبل أن تلج باب المسؤولية، تعتقد أن التشغيل، والتدريس والسكن، والتعليم، وغيرها من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى، هي مشاكل آنية لا تتطلب إلا الإرادة السياسية لحلها. فهي مشاكل يمكن حلها في المدى القصير. أما من موقع المسؤولية، فقد تحول المدى القصير إلى المدى الطويل، ولم تعد مشكلات هذه القضايا ناتجة من أشخاص يتعين تغييرهم، بل هي مسألة عقليات وذهنيات يتطلب تغييرها عقوداً أو قروناً.

وبالعودة إلى تجربة حزب العدالة والتنمية، يمكن القول إن الانتقال الذي عرفه هذا الحزب في أجواء الحراك العربي، من دور المعارضة السياسية إلى السلطة، وتولي مهمة تدبير الشأن العام، واكبه الحسم النهائي للحزب في اختيار الاندماج في المؤسسات والمشاركة فيها وفق رؤية متعاونة مع السلطة ومتكاملة معها، مهما كانت الظروف والتكاليف، وواكبه أيضاً انتقال من الأخذ في الديمقراطية في بعدها الأداتي، كما تجسدها أدوات الانتخاب، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، إلى الأخذ في الديمقراطية في أبعادها التقنية والفلسفية التي تجسدها مفاهيم الحرية، والقانون الوضعي، والمساواة، إذ استطاع الحزب أن يبتكر وجهات نظر متماسكة

(5) محمد سبيلا، «الخطاب السياسي في المغرب واعتبارات الصيرورة والوجود،» <http://www.alhayat.com/article/1000388>.

(6) الكتلة الديمقراطية تحالف سياسي رأى النور يوم 17 أيار/مايو 1992 كإطار من أجل تنسيق مواقف الأحزاب المكونة لها: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الاستقلال، التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. كان الهدف المعلن توحيد جهودها في نضالها الموحد من أجل تحقيق مطلب الإصلاح.

حول المفاهيم الأساسية للديمقراطية، توفق بين مرجعيته الدينية ومقتضيات الاجتماع السياسي الحديث[7].

وقد أثبتت التجربة المغربية مع حزب العدالة والتنمية، منذ انتقاله إلى قيادة العمل الحكومي عقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2011، أن الهواجس والتخوفات التي عبّر عنها خصومه، وبنوا عليها أطروحاتهم، لم تكن في غير محلها، ومن خلال تقييم السياسات العمومية للحزب، بعد انتهاء تحالفه الحكومي الذي كان يقوده[8]، لم نرَ أي أثر لمشروعه الديني أيام المعارضة في تدبيره للشأن العام.

ففي موضوع الحريات، تمكن هذا الحزب من مقاربة إشكالية الحريات عموماً، بمنهج ديمقراطي قائم على التمييز بين الحريات العامة، والحريات الخاصة[9]، ووجوب احترام الإرادة العامة، مع الالتزام بحفظ حقوق الأقليات وحرياتهم من خلال القانون. ويبدو أن التطورات الجديدة والتداعيات التي أفرزها «مسلسل الفضائح الأخلاقية» في هذا الحزب[10]، تسير في اتجاه تبني استراتيجية يتعايش فيها الإسلامي بالعلماني، ونهج أسلوب جديد يوازي بين مرجعية التأسيس ومزجه بإصلاحات جديدة تتماشى مع التحولات الداخلية والخارجية، من أجل خلق «مسار ثقة» مع القصر ومع الأحزاب «اليمينية» واللعب جميعاً مع أحزاب «اليسار» حول موضوع الحريات.

خلال الولاية الحكومية السابقة، أثيرت بعض القضايا المرتبطة بالحرية الفنية، كان أبرزها مهرجان موازين، الذي تحتضنه سنوياً مدينة الرباط، كوجه من أوجه انفتاح المملكة على ثقافة

---

(7) امحمد جبرون، «الإسلاميون في طور تحول: من الديموقراطية الأداتية إلى الديموقراطية الفلسفية،» **تبين**، العدد 3 (آذار/مارس 2013)، ص 193 ـ 208.

(8) الحكومة الائتلافية الأولى كانت مؤلفة من أربعة أحزاب هي: حزب العدالة والتنمية، وحزب الاستقلال، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب الحركة الشعبية. وقد شهد هذا التحالف عام 2013 أزمة كادت تعصف بها بعد إعلان حزب الاستقلال في أيار/مايو انسحابه من الائتلاف وانضمامه إلى صفوف المعارضة، بسبب ما قال إنه «استفراد من قبل حزب العدالة والتنمية بالقرار داخل الحكومة، واستمراره في حماية الفساد، والتأخر في تنفيذ الإصلاحات»، وحل محله حزب التجمع الوطني للأحرار في حكومة بنكيران الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 2014.

(9) الحريات العامة هي مجموع الحريات التي تمارس أو يمكن ممارستها في الفضاء العام المشترك بين جميع المواطنين كالشارع والإعلام ووسائل النقل، المؤسسات العمومية، ومقابل هذه الحريات، يوجد مفهوم «الحريات الخاصة»، التي تمارس في الفضاءات الخاصة وعلى رأسها المنزل.

(10) كانت من **أبرز** الفضائح التي نالت من حزب العدالة والتنمية الحاكم، هي قصة الوزيرين العاشقين، حيث تحدثت وسائل الإعلام المغربية أكثر فأكثر عن هذه العلاقة العاطفية التي كانت تجمع بين الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وبين الوزيرة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي. أما عن **ثاني** تلك الفضائح فكانت في آب/أغسطس عام 2016 عندما ضبطت أجهزة الأمن المغربية قياديَيْن في حركة التوحيد والإصلاح، في وضعية مخلة بالآداب داخل سيارة بضواحي العاصمة الرباط، وكانت الفضيحة **الثالثة** التي نالت من الحزب هي الفعلة التي قام بها قيادي في الحزب يشغل منصباً وزارياً، والذي تم تداول مطلع فيديو له وهو يتجول ليلاً في العاصمة الفرنسية باريس ممسكاً بيد سيدة شابة تصغره سناً. أما الفضيحة **الرابعة**، فتخص قيادية ظهرت صورها في العاصمة الباريسية أيضاً وهي ترتدي لباساً غير محتشم وبلا حجاب، وملطخة الوجه بالمساحيق وأحمر الشفاه وعارية الساقين.

العالم. فإذا كان موقف حزب العدالة والتنمية، قبل تجربة السلطة، يدعو إلى إلغاء هذا المهرجان، فإنه اكتفى، من موقع السلطة، بالصمت والتجاهل، ولم يصدر عنه أي شيء يمكن تأويله بأنه سعي إلى المنع.

وفي موضوع الشريعة والتشريع، حاول الحزب، من موقع السلطة، أن يميز بين مجال الشريعة ومجال القانون، ويجعل لكل منهما فلسفته الخاصة، «فإذا كانت الشريعة تضع المبادئ العامة وبعض الأحكام التفصيلية، فإن مجال القانون هو صوغ نصوص تشريعية أو تنظيمية، وهي العملية التي ينبغي أن تتولاها هيئة مخوّل لها حق التشريع في المجتمع بطريقة ديمقراطية[11].

ما يسمّى «الإسلاميون» هم في النهاية سياسيون يمتلكون القدرة على التكيف بدرجات متفاوتة، والاستعداد لتقديم تنازلات حول القيم الأخلاقية والدينية، والتفاوض على صيغة سياسية غالباً ما تهيمن عليها «عقلانية المصالح» على حساب «عقلانية القيم». وبقليل من المقارنة بين أيام هذا الحزب لما كان في المعارضة، وأيامه الحالية وهو على رأس الحكومة المغربية، يظهر أنه تخلى كثيراً عن ملاحظاته الأخلاقية التي كان يقدمها بصورة واضحة، ويتبين أن الحزب يحاول التركيز على مهامه السياسية المعقدة في سياق بلد تحكمه انتظارات واسعة. فخلال سنوات حكمه استطاع الحزب أن يتكيف مع مقتضيات بناء الدولة المدنية بأبعادها الدستورية، والمؤسساتية، والقانونية، مع ما تعنيه من انتصار لقواعد التعدد، والاختلاف، والحريات العامة، والقبول بمأسسة السياسة على قواعد الصراع الديمقراطي والقبول بالمنافسة السياسية المفتوحة.

لم يكن حزب العدالة والتنمية وهو «يمارس السلطة» إلا حزباً عادياً كباقي الأحزاب السياسية المغربية الأخرى، يعترف بالثوابت وبطبيعة الخيارات الاستراتيجية، وينضبط لنفس شروط اللعبة، ولم يظهر وهو يتولى تدبير الشأن العام أي مؤشر يثبت رغبته في تغيير قواعد اللعب. فمن أجل أن يستمر في مشهد سياسي شديد التعقيد والتقابل تؤدي فيه الملكية دور الخيط الناظم، حاول حزب العدالة والتنمية كسب ثقة الملكية، ومن أجل ذلك جعل من تحسين علاقاته بالقصر والاحتفاظ بعلاقة الوقار والثقة بالملكية واحترام صلاحياتها بدل مواجهتها أولى أولوياته. وفي الوقت ذاته، أخذ مسافة عن بقية الأحزاب السياسية الأخرى في شكل ولائها للملكية.

ثالثاً: تعددية حزبية من دون تعددية سياسية

تنطوي التجربة الحزبية في المغرب على الكثير من التراكمات، وتختزن العديد من المفارقات، ولعل هذا ما يجعلها جديرة بالتفكير والتأمل. فالمغرب اختار التعددية الحزبية مبكراً[12]، التي خطت خطواتها الأولى على نحو طبيعي في العقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال، لكنها ستنحرف

(11) انظر أطروحة المؤتمر السابع: شراكة فعّالة في البناء الديمقراطي من اجل الكرامة والتنمية والعدالة الاجتماعية (وثيقة حزب العدالة والتنمية) تموز/يوليو 2012، ص 27.

(12) كرّس المغرب مبدأ التعددية في أول دستور للبلاد عام 1962، حين منع الحزب الوحيد أو الأحادية الحزبية، معتمداً بذلك نهجاً يكاد يكون متفرداً في البلدان العربية.

عن مسارها الطبيعي، وهذا هو وجه المفارقة، حيث لم تُسعف التجربة الحزبية في توطين ثقافة التعددية الحزبية السياسية، بقدر ما كرست التعددية العددية، وحافظت عليها، واستعملت كل الوسائل، بما فيها إنهاك الأحزاب وإضعافها، وبث روح الانشقاق بداخلها، وتم إفراغ التعددية السياسية من محتواها الإيجابي عبر إفراغها من كامل دلالاتها واستبدالها بتعددية حزبية شكلية، حيث تغدو الأحزاب وسيلة للتعبير عن توجه سياسي مركزي واحد، ويغدو الرهان على الانتخابات كمدخل لتطوير الحياة السياسية وبناء الدولة الديمقراطية رهاناً خاسراً يؤكد صدق أطروحات الجهات التي تدعو إلى مقاطعتها[13].

هنا نجد أنفسنا ملزمين بتقديم توضيحات حول عدم الخلط بين مفهوم التعددية الحزبية والتعددية السياسية، واستبعاد هذا الخلط يتأسس على معيارين: معيار الدلالة ومعيار المجال. فعلى مستوى التمييز الدلالي، تفيد التعددية السياسية بوجود أفكار وآراء سياسية تخترق المجتمع وتعبر عن نفسها من خلال تشكيلات سياسية، أما التعددية الحزبية فتعني وجود مجموعة من الأحزاب السياسية التي تحظى بالشرعية القانونية وتقوم بدورها الدستوري والسياسي على مستوى التأطير والتكوين والتمثيل والتعبئة وتعزيز الانخراط في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام.

الكثير من الأحزاب السياسية في المغرب كانت تعدّ أن رأسمالها الرمزي هو استقلاليتها عن الدولة، لكنها أصبحت اليوم ترى في القرب من الدولة، بل والانصهار فيها، طوقَ نجاتها الوحيد من الاندثار.

على مستوى المجال، تجد التعددية السياسية مجالها في المجتمع، فدينامية المجتمع وتطوره هما اللذان يفضيان، في آخر المطاف، إلى انبثاق تيارات سياسية متصارعة تجسد، في العمق، واقع التعددية السياسية، في حين تجد التعددية الحزبية مجالها في النظام القانوني، أي أن المشرّع هو الذي يقرّ المنظومة الحزبية المعمول بها داخل الدولة، هل هي منظومة الحزب الوحيد أم منظومة التعددية الحزبية[14].

في المغرب لا تتطابق التعددية الحزبية مع التعددية السياسية، فإذا كان النظام السياسي المغربي يعرف تعددية حزبية مقننة دستورياً، فهو لا يعرف «تناوباً» على ممارسة العمل الحكومي، كما هو معروف ومتداول في الممارسة الديمقراطية، حيث تتجمع الأحزاب ذات المشارب المتقاربة في ائتلاف واحد يمثل الحكومة، بينما تجتمع الأحزاب الأخرى المتقاربة فيما بينها في الاتجاه المعاكس لتأليف جبهة المعارضة.

---

(13) يوسف كريم، «السلطوية الناعمة،» **أخبار اليوم**، 9/1/2017.

(14) حول مفهوم التعددية وتعريفاتها وتطورها انظر: **ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، تحرير سعد الدين إبراهيم (عمّان: منتدى الفكر العربي، 1989)؛ رياض عزيز هادي، **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1995)، وحسين علوان، «إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث،» **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد)، العدد 12 (1994).

إن الائتلاف الحكومي في أي بلد من البلدان الديمقراطية، يقوم على درجات كبيرة من التقارب بين الأحزاب السياسية على المستوى الأيديولوجي وعلى مستوى التحليل السياسي، وعلى مستوى البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى مستوى معالجة القضايا الكبرى في العلاقات الدولية. لكن إذا تأملنا الائتلاف الحكومي الحالي، الذي يقوده حزب العدالة والتنمية، فلا نجده يتأسس على هذه القاعدة الصلبة، بل يتأسس خارجها، فهو هجين من أحزاب «يسارية» كالاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية، وأحزاب «يمينية» كالحركة الشعبية، وأحزاب أخرى وسطية بين اليمين والليبرالية الاجتماعية كالتجمع الوطني للأحرار. فأي رؤية سياسية متقاربة يمكن أن تجمع هذه الأحزاب؟ وأي حلم سياسي يمكن أن يجمعها؟ وأي برنامج اقتصادي واجتماعي يمكن أن يؤلف بينها؟

بناء على ما سبق ذكره، يمكن القول إن الأحزاب المغربية، في أغلبها، ليس لديها أيديولوجيا واضحة المعالم يستقل بها كل حزب عن غيره من الأحزاب، الأمر الذي يسمح بنعت التعددية الحزبية بكونها شكلاً من أشكال التوحد الأيديولوجي، نظراً إلى تقارب الأفكار والبرامج لعدد كبير منها[15]. وإذا كان الدور السياسي للحزب في البلدان الديمقراطية لا يختلط بهويته الأيديولوجية، وهذا التميز الواضح بين الدور والهوية هو الذي يضفي معنى على التناوب، فإن الحزب المغربي تتحدد هويته انطلاقاً من دوره السياسي، فعوض أن يكون الانتماء إلى الأغلبية أو إلى المعارضة مجرد دورين سياسيين، يغدوان هويتين أيديولوجيتين متباينتين[16]. وهذا الوضع إنما يؤكد إفلاس مرجعية الأحزاب السياسية، فالجميع يطالب بذات الشيء، ولا تختلف المواقف إلا في قضايا محدودة وبصورة محتشمة.

يحتاج المغرب إلى توضيح صورة الأحزاب وإلى تميز بعضها من بعض، فلا توجد أحزاب سياسية تنتصر لعنصر المبدئية الصلبة وحتى المرنة. كما أن هناك أحزاباً من دون أيديولوجيا أو مرجعية تؤطرها، وأحزاباً تقيم تحالفات هجينة، سواء بالنسبة إلى أحزاب الأغلبية أو أحزاب المعارضة. وأمام الوضع الذي فرضته الاعتبارات الدستورية في مجال سياسي مغلق، حيث تعدّ الملكية المرجع الوحيد المنتج للمعنى لكل تمثيلية أو علاقة سلطة، لا تبقى أهمية للشعارات التي يرفعها الحزب «الإسلامي»، أو الحزب «اليساري»، أو الحزب «اليميني»، لأن الكل في آخر المطاف محاصر بسقف سياسي وقانوني مفصَّل على مقاس «المخزن» تفصيلاً، بل إن تحليل التعددية الحزبية في صورتها الحالية يمكنه إلى حد ما، أن ينسجم مع استخدام ما يسميه كل من ريتشارد كاتز (Richard Katz) وبيتر ماير (Peter Mair) أحزاب الكارتيلات (Partis de Cartels)[17]، لكونها تنحو إلى أن تتغير وإلى إعادة تجديد ارتباطاتها أساساً داخل الدولة

---

(15) محمد شقير، **القرار السياسي في المغرب** (الدار البيضاء: دار الألفة، 1992)، ص 59

(16) محمد ضريف، «في أزمة الأحزاب السياسية: ثلاث مقاربات مركزية،» **الحدث** (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000).

(17) Le parti-cartel, théorisé pour la première fois par Richard Katz et Peter Mair en 1995, désigne un type de parti politique organisé en cartel, c'est-à-dire rattaché directement à l'appareil d'État dont il utilise les ressources pour assurer sa propre survie…

لدرجة تصير معها تابعة لها أو جزءاً لا يتجزأ من جهازها[18]. وهذا ما يتناغم مع طبيعة النظام السياسي المغربي، القائم على أساس ملكية تنفيذية لا تقبل التداول السلمي للسلطة، تشريعياً كان أو تنفيذياً، وهو نظام لا يمكنه أن يستقيم مع المفهوم الديمقراطي الحديث للأحزاب السياسية، كما بين ذلك موريس دوفرجيه حول مسار نشأة وتطور الأحزاب في الدول الغربية[19]، بل يحولها إلى أطراف غير وازنة، من زاوية إمكان تقاسم السلطة أو المشاركة الفعلية أو المباشرة في تدبيرها[20]، ويجعلها لا تبحث عن تطبيق برنامجها السياسي أو تحويل المجتمع، بحسب مشاريعها، بل تتنافس للتأثير في الحكم وخدمته لا الاستيلاء عليه[21].

يطرح تجاوز هذه النظرة الضيقة للحزب السياسي رهاناً محورياً يتعلق بتجاوز «هيمنة النظام المخزني» كما عبر عن ذلك محمد ضريف معتبراً أن مدخل إصلاح النظام السياسي لا يمكن أن يكون بحال من الأحوال من طريق زرع هيكل قانوني «حديث» في قلب نظام سياسي «عتيق»، بل ينبغي أن ينصب على إعادة النظر في آليات عمل هذا النظام ومنطق اشتغاله[22].

رابعاً: أزمة خطاب لا ازدواجية خطاب

ظل المشهد السياسي المغربي خلال السنوات الأخيرة مطبوعاً بتفشي ظاهرة العزوف السياسي، سواء على مستوى الانتماء للأحزاب السياسية أو على مستوى الاهتمام بالشأن السياسي أو المشاركة في الانتخابات؛ وهو عزوف يجد أساسه في مجموعة من العوامل من بينها ضعف والتباس المرجعيات المحددة للخطاب السياسي في علاقته بالمؤسسة المنتجة له. فالمتتبع لخطابات معظم الأحزاب السياسية المغربية يتيه بين الشعارات الكبرى المتشابهة بين برامجها، مع غياب أي معطيات تفيد بامتلاكها مشاريع تنموية تكون مقابلاً لرؤيتها السياسية أو لمرجعيتها «الأيديولوجية» التي تركز عليها في خطاباتها ووثائقها وبرامجها السياسية والانتخابية.

هناك تداخل في المرجعيات، وتشابه بينها وبين برامجها. تعددت أطياف اليسار، كما تعددت أطياف اليمين، وتضببت الرؤية، بسبب مشاركة أحزاب في الحكومة وأخرى ظلت خارج تدبير الشأن العام، حيث نجد أحزاباً تتبنى خطاب الانتساب إلى الليبرالية، والدفاع عن الحريات السياسية

---

(18) انظر: جون كلود سانتوسي، «التعددية الحزبية المغربية وهيكلة المجال السياسي: محاولة تأويل،» ترجمة محمد حمادي، **وجهة نظر**، العدد 11 (2001)، ص 5 ـ 6.

(19) Maurice Duverger, *Les Partis politiques* (Paris: Librairie Armand Collin, 1951).

(20) يونس برادة، «وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي،» (أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2000)، ص 64.

(21) محمد معتصم، **الحياة السياسية المغربية، 1962 ـ 1991** (الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، 1992)، ص 144.

(22) محمد ضريف، **الحقل السياسي المغربي: الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة** (الرباط: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1998)، ص 138 ـ 139.

وتتبنى فكر المبادرة الحرة في المجال الاقتصادي، في حين نجدها محافظة أحياناً، وأحياناً أخرى ترفع شعارات مناقضة للفكر الليبرالي كما حدده مفكروه وفلاسفته في الغرب[23].

لا يستطيع المتتبع التمييز بين الخطاب السياسي لليمين والخطاب السياسي لليسار، ولا يستطيع في الآن ذاته أن يميز بين السياسات العمومية التي وضعتها الحكومات ذات الحساسية اليسارية ولا تلك التي وضعتها الحكومات التي يتم تصنيفها في اليمين. ولعل المتتبع للساحة السياسية المغربية يلاحظ أن السياسات الأكثر ليبرالية من قبيل «مشاريع الخصخصة» نفذتها حكومات ذات اتجاهات يسارية، كما أن بعض البرامج الاجتماعية التي فاقمت عجز موازنة الدولة وضعتها ونفذتها حكومات كانت تعلن أحزابها انتماءها إلى الصف الليبرالي، وهو ما لم يكن يُسعف المواطن في استيعاب الخريطة السياسية ويجعله أمام صور هلامية لتصانيف نمطية أضحت تكتسي الكثير من عناصر الالتباس والاضطراب، فالخطابات الملتبسة تقود إلى المواقف الملتبسة، وإلى هيمنة التشكيك والنفور من العملية السياسية التي تصبح فاقدة للمعنى.

إن التعدد الضروري للبناء الديمقراطي والمفيد للتنمية والتقدم هو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الاجتهادات والتصورات السياسية، بحيث يكون الهدف من تأسيس حزب جديد هو تقديم برامج واقتراحات جديدة مغايرة لما تطرحه الأحزاب القائمة.

الخطاب السياسي للأحزاب في المغرب ما زال هاوياً، ولا يحتوي على حمولة سياسية قادرة على خلق الفارق والتميز، يتداخل ويتشابه أكثر فأكثر، ويصعب معه تمييز الجهة التي تعبر عن هذا الخطاب أو ذاك، وسمة التشابه هذه، وإن كانت لا تعبر بالضرورة عن وفاء لأيديولوجيا المؤسسة، فهي تعبّر أيضاً عن أزمة هذه المؤسسات، التي لا تختلف عن منطق المقاولة في التسويق لذاتها ولمنتوجها، إذ المهم هو كسب الزبائن، لا بناء الوعي السياسي القائم على تربية المواطن على الاختيار الحر والصحيح المبني على صفاء الخطاب المرتبط بالصفاء الأيديولوجي للمؤسسة.

إن السمة الأساس للخطاب السياسي الظاهر على مستوى الواجهة هو الهرولة نحو إنتاج خطاب مواز لخطاب الدولة، فلم يعد التعامل الرسمي مع الأحزاب يتم على أساس «مبادئها أو مواقفها المثبتة في وثائقها المرجعية»، ولكنه مرتبط بمدى مسايرة خطابها، في عمقه، لخطاب الدولة حتى ولو تبنى منطق المعارضة أحياناً. أي أن المسافة بين الحزب والدولة تنبني على

(23) لم تعد التناقضات تبرز بين الخلفيات الأيديولوجية للأحزاب السياسية المغربية. فالاتحاد الاشتراكي مثلاً أصبح قريباً من الأحزاب الليبرالية مثل الأحرار والاتحاد الدستوري على مستوى الرؤية الاقتصادية العامة، ولم تعد مبادئه تتناقض معها (على افتراض جدلي أنها تتبنى أيديولوجيتها التي تدَّعيها). وأحزاب «اليمين المحافظ» من قبيل الاستقلال والحركة الشعبية، لا تعبر عن توجهات مناقضة لليسار بالمغرب، ولا تطرح برامج تنموية نابعة من مرجعيتها، وإنما أصبحت تشبه الأحزاب الليبرالية، بل إنها أصبحت تتبنى بدورها مطلب إضفاء العمق الاجتماعي على النظام الاقتصادي، مثلها في ذلك مثل الأحزاب الاشتراكية في أوروبا.

طبيعة الخطاب الذي يروّج له الحزب في حدود إمكانات التحكم في نتائجه ومخرجاته. فإذا كان حزب العدالة والتنمية مثلاً لا يخفي تمسكه بالهوية الدينية، واستعداده الدائم للدفاع عنها، فإن مجموعة من الباحثين يعدون هذا الاختيار اختياراً تتبناه الدولة بدورها، وذلك لا يعيق تحديث الحقل السياسي ومؤسساته فقط، بل وتحديث جميع المؤسسات الأخرى[24].

الكثير من الأحزاب السياسية في المغرب كانت تعدّ أن رأسمالها الرمزي هو استقلاليتها عن الدولة، لكنها أصبحت اليوم ترى في القرب من الدولة، بل والانصهار فيها، طوقَ نجاتها الوحيد من الاندثار. وقد تبين في مشاورات تأليف الحكومة التي خاضها بنكيران وفشلت، وقادها خلفه سعد الدين العثماني، وخرجت بسرعة، بعد قبول ما رفضه بنكيران، وما تلا ذلك من تحركات واصطفافات سياسية، أبرزها طريقة انتخاب رئيس مجلس النواب، تبين أنه لم يعد للتمايزات التاريخية والأيديولوجية بين الأحزاب قيمة، وأن المغرب انتقل إلى نظام «شبه سلطوي» بتعبير الباحثة الأمريكية، مارينا أوتاواي (Marina Ottaway)، حيث لم تعد كل الأحزاب الكبيرة، الموجودة داخل المؤسسات، تتصور نفسها حالياً مستقلة، كلياً، عن القرار المركزي للدولة.

نقطة أخرى تجب الإشارة إليها، في سياق رصدنا لأزمة الخطاب عند الأحزاب السياسية المغربية، هي درجة الانحطاط والتدهور التي آل إليها هذا الخطاب، والتي من تجلياتها الابتعاد عن مناقشة الأفكار والبرامج والبدائل والإنجازات، وتعويض ذلك بنقاش الأشخاص وسيادة التهريج والشعبوية والتركيز على الشأن الخاص عوض العام وتصيد المناسبات لتصفية الحسابات من دون مراعاة التأثيرات السلبية لذلك في المواطنين.

فإذا كان تصاعد وتيرة التدافع السياسي أمراً عادياً في الممارسة الديمقراطية، ولا سيَّما خلال الفترة الانتخابية، فإن المتتبع للخطاب السياسي لكثير من المنتسبين للنخبة الحزبية في المغرب يلاحظ أن الخطاب السياسي اليوم ليس مولعاً بالعقلانية والتفكير في حاجيات وأوليات الرأي العام، وإنما هو خطاب مغرم بالفرجة السياسية، ويستغل كل أدوات الصراع السياسي المشروع منها وغير المشروع التي تتوخى خلق الصدامات المجانية، بدل الدفاع عن الأفكار والمشاريع المجتمعية[25].

نعيش اليوم في المغرب، شئنا أم كرهنا، نهاية مرحلة سياسية، ويلزم الانتقال إلى مرحلة جديدة بأسس جديدة وفاعلين جدد ونظام علاقات جديد يتماشى مع التطورات التي يعرفها العالم،

---

(24) فريد المريني، **التحديث في التاريخ السياسي والاجتماعي المغربي: دراسة سوسيولوجية تاريخية** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015)، ص 65.

(25) يعتلي أمين عام حزب الاستقلال، منصة مؤسسة دستورية، لإطلاق كمٍّ هائل من التُّهم في حق رئيس الحكومة متهماً إياه بالعمالة لداعش والنصرة والموساد. ويرد أمين عام حزب «العدالة والتنمية» متأسفاً أكثر من مرة لقيادة شخص مثل شباط، أو «أحمق فاس» كما وصفه، لحزب تاريخي هو حزب الاستقلال. يحذر إدريس لشكر، الكاتب الأول لـ «حزب الاتحاد الاشتراكي» من «السيناريو السوري» إن عاد بنكيران إلى رئاسة الحكومة، وأنه، أي «بنكيران» انتشى وصار يرفعُ يديه كمَا كان يفعلُ القذافِي تماماً، ويرد الأخير بأن لشكر طاغية و«ستاليني» بسبب طريقة تدبيره لحزب الاتحاد.

والتي أصبحت تتيح للمغاربة نوافذ يطلون من خلالها على العالم، ويقارنون بين مستوى العمل السياسي في المغرب وغيره، فيتحسرون ويعزفون عن التجاوب.

تدني الخطاب السياسي ليس إلا تعبيراً واحداً، ضمن تعبيرات أخرى، عن بؤس السياسة والساسة في المغرب، فالخطاب السياسي لا يمكن أن يمارس بالسباب والسجال بل بالتحليل الملموس للواقع الملموس. ومن دون استحضار التاريخ الثقافي والاجتماعي لنشوء الظواهر وتحولها لا يمكننا فهم الواقع، ولا التفكير في استشراف المستقبل بالطريقة الملائمة، أما الخطاب السياسي الذي ينتج بلا ثقافة تستند إلى التاريخ والواقع، فهو خطاب هوى. وخطابات الأهواء تذروها الرياح.

إن التعدد الضروري للبناء الديمقراطي والمفيد للتنمية والتقدم هو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الاجتهادات والتصورات السياسية، بحيث يكون الهدف من تأسيس حزب جديد هو تقديم برامج واقتراحات جديدة مغايرة لما تطرحه الأحزاب القائمة، وهذا يدخل في إطار التنافس المشروع الذي يعطي أفكاراً جديدة ويشجع على الابتكار ويخلق الدينامية التي تفتح باب التطور[26].

خاتمة

تحتاج التجربة المغربية كي تتلاءم مع الفكرة الديمقراطية إلى إعادة الصوغ من جانب الدولة في علاقتها بالأحزاب، ومن زاوية الأحزاب في صلتها بهويتها، وفي علاقتها البينية. فإذا كان تأهيل المؤسسة الحزبية ضرورة موضوعية، فإنه لا يمكن تصوره إلا متداخلاً جدلياً بضرورة التعديل الدستوري للسلطة السياسية، وانفتاحها على التطورات الاجتماعية، في اتجاه إعادة توزيع الأدوار والوظائف السياسية للمؤسسات الدستورية تسمح بتوسيع قاعدة المشاركة والحرية السياسية في تدبير الشأن العام وسلطة اتخاذ القرار بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن ترسيخ الديمقراطية يحتاج إلى يقظة دائمة، والمطلوب في هذه المرحلة الانتقالية والحاسمة في تاريخ المغرب أن يكرّس النظام السياسي المغربي انفتاحه، وألّا يتراجع عن تحرير اللعبة السياسية التي تخضع للضبط والتوجيه المسبق. المطلوب من الدولة رسم مسافة بينها وبين الأحزاب، بترك المجال الحزبي مستقلاً بذاته. على الدولة أن تسمو عن الصراع السياسي وأن تكون دولة الجميع دون إقصاء أو تهميش لأي طرف، وأن تجعل الحياة السياسية تأخذ مجراها بصورة طبيعية وبصورة عادية، وأن تساهم بواسطة صلاحياتها الاستراتيجية وبتموقعها فوق الصراعات السياسية والحزبية، في ضمان الخيارات الديمقراطية التي تعبر عنها الأحزاب السياسية المستقلة في قرارها، لأن الاستقلالية شرط عين وليس شرط كفاية؛ لتحويل التعددية العددية إلى تعددية سياسية حقيقية، قادرة على مراكمة ثقافة المشاركة والتنافس والتعاقب على السلطة.

---

(26) عبد القادر العلمي، **في الثقافة السياسية الجديدة**، كتاب الجيب؛ العدد 47 (الرباط: منشورات الزمن، 2005)، ص 210.

وإذا كان مطلوباً من الدولة، بكل مؤسساتها الدستورية، أن تتحمل مسؤولية ما آل إليه الخطاب السياسي من احتقان بين التيارات والأحزاب، وأن تأخذ مسافة الحياد من جميع الحساسيات، فإن الأحزاب السياسية مطالبة من جهتها بأن تكفّ عن إقحام المؤسسة الملكية في بوتقة التدافع الانتخابي، لأن في الأمر إفساد للمسار الديمقراطي، وأن تتنافس على أساس السياسات العمومية والمشاريع المجتمعية المفترض أنها تعمل على أجرأتها في برامج واقعية قابلة للتنفيذ.

الأحزاب السياسية مطالبة بأن تؤسس ثقافة الاختلاف المنتج وألّا تنحصر في الخطابات الهامشية والأسئلة المجافية للواقع، وأن تعيد النظر في منظومة حركتها ومضمون خطابها وتتفاعل مع الحركية الاجتماعية مع ما يقتضيه ذلك من دينامية تنظيمية ورؤية استراتيجية للعمل الحزبي والفعل السياسي بهدف استئصال أطوار الارتياب التي لا تخلق إلا الأغلبيات الصامتة وتؤدي إلى ازدراء التسيّس والمراهنة على المجهول □

صدر حديثاً

المواطنة في تيارات الخليج

مجموعة من الباحثين

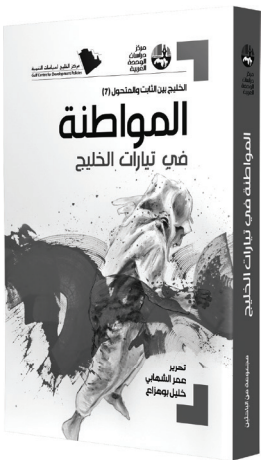

يركز هذا الإصدار على المواطنة بوصفها مفتاح الخلل السياسي المزمن الذي يواجه دول مجلس التعاون، المتمثل بحكم مطلق ينحصر في قلة قليلة من محتكري السلطة في مقابل ضيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. والأدبيات التي تتناول المواطنة في الخليج نادرة إجمالاً، والأندر منها هو ما يتناول المواطنة كمفهوم وممارسة بين النخب والتيارات السياسية والاجتماعية في بلدان مجلس التعاون. فعادة ما ينصبّ التركيز على الأنظمة الحاكمة، وهذا أمر منطقي، إلا أنه يبقى ضرورياً أيضاً التطرق إلى تعاطي التيارات السياسية والنخب والمواطنين عموماً مع المواطنة كمفهوم وممارسة.

ما هي المواطنة، وماذا تعني في سياق بلدان مجلس التعاون؟ ما هي طبيعة الحكم في المنطقة، وكيف تطور تاريخياً؟ وما هو دور المواطنة فيه؟ في المقابل، ما هو دور المواطنة في فكر ومنهج الحركات والنخب السياسية في الخليج، الإسلامية منها والوطنية؟ وكيف يتعاطى المجتمع المدني بتجلياته المختلفة مع المواطنة؟ هذه هي الأسئلة التي يتمحور حولها محتوى هذا العمل.

416 صفحة

الثمن: 18 دولاراً